الخروج من العراق: خطة عملية للانسحاب الآن (3)

قواعد عسكرية ومجمع سفارة بثلاثمئة بناية وخدمات خاصة لا تعني ان الامريكيين سيرحلون بدون استخدام القوة

البريطانيون عملوا على تجهيل العراقيين واثاروا النعرات.. وحكم البعث على فظاعته علم الملايين ووفر لهم الدواء

جورج ماكفرن ووليام بولك

تنشر «القدس العربي» بعض فصول الكتاب الذي سيصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت وضعه الباحثان الدكتور جورج ماكفرن والدكتور وليام بولك، ويقترح الباحثان في كتابهما خطة عملية للانسحاب من العراق «الآن».

عندما تحدث لورنس

حين غزا الانكليز ما كان سيصبح «العراق» لم يكونوا يعرفون عن البلاد إلا قليلاً، ولكنهم كان لديهم نموذج أرادوا فرضه على العراق. والنموذج هو إمبراطوريتهم في الهند. إن الانكليز في الهند كانوا قد قرروا منذ أمد بعيد أن السكان المحليين لا يصلحون لحكم أنفسهم بأنفسهم. وما كان يصدق على الهند كان بنظرهم يصدق على العراق أيضاً، وهذا رأي حمله الضباط السياسيون الانكليز الذين تدربوا في الهند وجاؤوا مع القوات البريطانية الغازية. لقد بدا لهم بدو العراق كرجال القبائل المتوحشين على حدود أفغانستان، فهم بألوانهم المزركشة كانوا متوحشين نبلاء؛ فالفلاحون، كأقرانهم الهنود، يرثى لهم، وهم متخلفون جهلاء؛ والأنكى من ذلك أنهم ظنوا أن باستطاعتهم حكم أنفسهم بأنفسهم مثلهم مثل الوطنيين الهنود، وقد سماهم الانكليز «عرب المدن». وهكذا تولى الانكليز تطبيق «رسالة الرجل الأبيض». إن موقف الانكليز قد أشعل شرارة ثورة عشائرية عارمة في عام 1920. في تلك الثورة تعاون السُنَّة والشيعة وقتلوا 1654 جندياً بريطانياً. ولغرض قمع تلك الثورة (ثورة العشرين) أرصد الانكليز أموالاً فاق مقدارها أكثر من ستة أضعاف ما صرفوه على إثارة الثورة العربية الكبرى في الحجاز ضد الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى. كانت ثورة العشائر هي الصخرة التي تحطمت عليها أحلام الانكليز بإلحاق العراق بإمبراطوريتهم.

في ذلك الحين كتب لورنس العرب (وهو الكولونيل تي. إي. لورنس) رسالة شهيرة إلى جريدة «صانداي تايمز» اللندنية يتهكم فيها على السياسة البريطانية وتنطوي عند قراءتها الآن على مغزى حديث. كتب يقول: «إن حكومتنا هي أسوأ من النظام التركي، فهو جنّد أربعة عشر ألفاً من الرجال المحليين جمعوا وقتلوا ما معدله سنوياً مئتي عربي وذلك لحفظ السلام. أما نحن فقد خسرنا تسعين ألف رجل مع طائرات وسيارات مصفحة وزوارق حربية وقطارات مدرعة. وقد قتلنا نحو عشرة آلاف عربي في هذه الثورة هذا الصيف. ولا يمكننا أن نأمل الحفاظ على هذا المعدل».

لم تؤثر الإصابات العراقية بالانكليز فلم يتحركوا، ولكن حين أضاف لورنس كلمة عن التكاليف المالية التي يتحملها دافع الضرائب الانكليزي أصاب ذلك الهدف. أضاف لورنس في رسالته يقول: «إلى متى سنسمح بتضحية ملايين الباوندات، وآلاف الجنود من قواتنا، وعشرات الآلاف من العرب باسم حكومة استعمارية...». وجاء الجواب سريعاً، فتحت قيادة ونستون تشرشل غيرت بريطانيا مسارها، أو أنها في الأقل غيرت المساحيق التي تطلي بها وجه حكمها. جاءت بعض خطواتها شبيهة بشكل خارق للعادة بما قامت به أمريكا منذ غزوها العراق في عام 2003. أولاً، أعطى الانكليز للعراقيين واجهة من واجهات الحكم الذي يديره أهالي البلد يقوم على نموذج حكومتهم، ثانياً، أعطوا الشرعية لهذا النظام الجديد بإجراء نوع من الانتخابات؛ ثالثاً، شمروا عن سواعدهم لكسب ما يكفي من الأهالي لدعم النظام؛ ورابعاً، أسسوا جيشاً عراقياً لحماية البلاد. وضعت هذه الخطوات قالباً يجري العمل بموجبه لنصف قرن قادم في العراق، وبما أن هذه الخطوات يمكن مقارنتها بما تقوم به أمريكا اليوم في العراق، فهي تنبئنا لماذا نجد لدى العراقيين مواقف ـ وذكريات ـ تصيبنا بالدهشة في غالب الأحيان. إن علينا أن نفهمها، لذا فلننظر باختصار بالسياسات البريطانية الأربع المذكورة.

إن الواجهة السياسية التي أقامها الانكليز تضمنت تنصيب ملك اختارته بريطانيا وتشكّلت حكومته من وزراء عراقيين بموافقة الانكليز. كان لدى كل وزير منهم مستشار انكليزي وعلى الوزير تنفيذ مشورته. وفي عامي 2003 و2004، عندما استبدلت ملكية على الطراز البريطاني بحكومة على الطراز الأمريكي، كان ذلك هو بالضبط ما قام به بول بريمر، فلكي تبدو الحكومة الملكية حكومة ديمقراطية على الطراز الغربي المعهود كتب الانكليز دستوراً بليغاً في لغته، وأنشأوا محاكم قانونية، ورتبوا الأمور لإجراء انتخابات. لقد فعل بريمر الشيء ذاته في سلطة الائتلاف المؤقتة.

لورنس العرب كما ظهر في الفيلم الشهير عنه

الكشف عن الخديعة

في البداية عملت الحكومة الملكية العراقية، التي أسسها الانكليز بشكل يبدو أنها حكومة أهالي البلاد، على مواجهة المخاوف العراقية بأن الانكليز كانوا يخططون لحكم العراق. ولكن العراقيين لم يخدعوا طويلاً، فما إن مضت السنوات حتى ثبت أن تلك المخاوف كانت في محلها، ففي مكاتب أولئك العراقيين الذين اختارهم الانكليز كوزراء كان المسؤولون الانكليز موجودين وراء الستار على الدوام، كما كانت لديهم دائماً الوسائل لتكون مشورتهم قيد الاتباع من قبل أولئك الوزراء.

إن تأسيس تلك الحكومة وإنشاء برلمان وطني وحتى إجراء الانتخابات والتي جرت كلها باسم «الديمقراطية» قد أدت إلى دق إسفين بين الطائفتين السُنيَّة والشيعة. وكان الشيعة قد قاموا بدور رئيسي في ثورة العشرين وكان بينهم بعض الزعماء من المنسجمين مع الثقافة الغربية وعلى وئام مع الموظفين البريطانيين، إلا أن الانكليز وبسبب دور الشيعة في ثورة العشرين نظروا إليهم بعين الريبة، فتوجهوا نحو السُنَّة بشكل يكاد أن يكون كاملاً لتأليف الحكومة. ولكن الانكليز أدركوا أن استبعاد الشيعة لا يؤدي إلا إلى استقرار مؤقت. كانوا يعرفون أن عليهم في المدى الطويل أن يكسبوا ما يكفي من الزعماء الشيعة ليسيطروا على جالياتهم. كان عليهم أن يفسحوا المجال لدخول الشيعة إلى البرلمان الجديد. لم يكن البرلمان ذاته مهماً جداً، ومع ذلك فقد كان من الحصافة التأكد من ألا يصبح منبراً للشقاق كما كان البرلمان الهندي. كان من الضروري، أن تُضمّن مسايرة أولئك الذين انتخبوا للحكم البريطاني. وهكذا وفي مرحلة لاحقة وحاذقة جرى تنفيذها بتؤدة من مراحل فرض سيطرة تمنح لأولئك المذكورين آنفاً، شجع الانكليز على إحداث ما يرقى إلى ثورة اجتماعية لم تزل آثارها باقية حتى اليوم الحاضر.

كانت هذه الثورة الاجتماعية موجهة نحو المجتمع العشائري العراقي. والعشائر تقليدياً تتسم بالمساواة والحياة البسيطة المشاعة للجميع. ورؤساؤها لم يكونوا حكاماً على رؤوس أفراد العشيرة وإن كانوا مستشارين محترمين ولهم مضايفهم التي تحظى بالتبجيل، كما انهم لم يكونوا في العادة أثرياء لأن أراضي العشيرة لم تكن ملكاً خاصاً لهم.

كانوا «أوائل بين متساوين» بالمعنى الحرفي لهذه الجملة. إن هذا جعلهم أقل اعتماداً عليهم مما كان يريده الانكليز أو أقل مما يحتاجه العراقيون بنظرهم. لذا لجأ الانكليز إلى «ترفيع» رؤساء العشائر إلى مرتبة «شيوخ» (وكانت كلمة ترفيع هي التي استخدمت آنئذ) علماً بأن كلمة شيوخ تمثل موقعاً غريباً على العشائر العربية. وفي الوقت عينه سعى الانكليز، بمساعدة المرابين في المدن وكذلك بتدخل من القوات الحكومية عند الضرورة، إلى تحويل أبناء العشائر الشيعة إلى عبيد. إن مشايخ العشائر الذين جرى تنصيبهم في ذلك الوقت استولوا على الأراضي التي كانت ملكاً عشائرياً، فغدوا بذلك أغنياء وأخذوا بدعم الحكومة السُنيَّة التي يسيطر عليها الانكليز. إن هذه النقلة قد تركت بقية باقية من الخوف والكراهية، وهي التي تفصح عن نفسها اليوم بالهجمات التي يشنها العراقيون ضد المتعاونين مع الأمريكيين.

الامريكيون في العراق منذ 2003

البريطانيون في العراق في العشرينيات من القرن الماضي

كذلك كان من الضار بالعافية المدنية للعراق أن السياسات التي سارت عليها الحكومة التي رعاها الانكليز، والمفترض أنها كانت حكومة ديمقراطية وتمثيلية، قد أفسدت تلك المفاهيم ذاتها. لقد أصبحت كلمة «الديمقراطية» كلمة مشبوهة، فبالطريقة التي طبقت فيها باتت تعني الفساد والامتيازات غير العادلة، والاستغلال. ترتب على ذلك انصراف الناس عن المشاركة في الحكومة، فأدى ذلك إلى أن يدفع العراق ثمناً رهيباً على مدى نصف قرن كامل. وهو ما زال يدفع هذا الثمن. إن الإداريين الأمريكيين، وهم جاهلون بهذا الجزء من تاريخ العراق، قد أصابتهم الحيرة أمام شك العراقيين حين يحدثونهم عن الديمقراطية.

سفارة مثل المدينة

كانت الكلفة في المدى البعيد كلفة عالية للسياسات البريطانية، أما في المدى القصير نسبياً فإن وجهة نظر الانكليز كانت تقول إن النظام العراقي يعمل عملاً حسناً، فقد كان النظام العام بخير، والاقتصاد ينمو تدريجياً، والجميع يتكيف مع النظام الجديد. وبالتدريج أخذ الانكليز يتوارون عن الأنظار بذكاء، فسحبوا قواتهم المسلحة إلى قواعد بعيدة، ولكن طائرات القوة الجوية البريطانية كان بوسعها أن تسقط القنابل أو الغازات السامة، كما كان بوسع الوحدات العسكرية الآلية المزودة بالرشاشات أن تشن انطلاقاً من تلك القواعد غارات للبحث عن بعض المواقع المعادية وتدميرها، كما كانت تقف على أهبة الاستعداد لكي تتولى السيطرة إذا أحدثت لها الحكومة العراقية المتاعب. كانت القواعد البريطانية بمثابة القبضة الحديدية داخل القفاز. إن أمريكا اليوم تبني في الأقل أربع قواعد ضخمة بعيدة استعداداً لجعلها قواعد انطلاق لعمليات عسكرية تشنها قوتها الجوية وأرتال قواتها الآلية الخاصة. إن هذه القواعد تبدو لبعض الأمريكيين وكأنها طريقة حاذقة لإبعاد قواتنا عن الأنظار، وبالتالي إبعادها عن الخطر، وفي الوقت عينه إبقاءها جاهزة للعمل عند الطلب. بيد أن العراقيين، وهم يتذكرون العهد البريطاني، ينظرون إلى سياسة القواعد الأمريكية بفزع. حبذا لو تدبر الأمريكيون الحقيقة التي مفادها أن بناء القواعد الأمريكية الضخمة في السعودية ساعد على توليد الغضب الذي جعل أسامة بن لادن يتحول من مليونير مدلل إلى إرهابي ديني.

إن إنشاء القواعد الأمريكية في العراق ينم عن احتلال دائم. إن العراقي الذي يسمع تصريحات الحكومة الأمريكية يعي بالتأكيد أن حكومة بوش تنظر في أمر البقاء لسنين قادمة. وقد أشارت وزيرة الخارجية رايس إلى أن تدخلنا في العراق هو «التزام لمدى أجيال». إن ما يؤكد ذلك فعلياً على الأرض في بغداد هو البناء الجاري لمجمع السفارة الأمريكية الجديد في المنطقة الخضراء الذي تقدر كلفته بما لا يقل عن مليار دولار والذي سيضم بلدة صغيرة فيها ثلاثمئة دار وثكنات كبيرة لمئاة البحرية وإحدى وثلاثين بناية أخرى. سيكون لهذه البلدة منظومتها الخاصة بها للكهرباء والماء والمجاري، فليس من المستغرب إذاً أن نجد أن معظم العراقيين يرون أن الولايات المتحدة لن تنسحب من العراق إلا إذا أجبرت على ذلك. وقد يجد هذا تفسيراً له في استطلاع الرأي الذي أجرته بشكل مشترك مجلة USA Today ومحطة CNN ومؤسسة غالوب، فأظهر ذلك الاستطلاع أن 80 في المئة من العراقيين لا يعتبرون الأمريكيين «محررين» بل محتلين، وأن 88 في المئة من السُنَّة العرب المسلمين يؤيدون شن هجمات عنيفة ضد القوات الأمريكية.

كان الانكليز، شأنهم شأن الأمريكيين اليوم، يضعون الكثير من التشديد على تحقيق «الأمن»، فبادروا إلى تأسيس جيش عراقي. ثمة أسباب تدعو إلى ذلك. إن الحكم بواسطة الأهالي هو أرخص ثمناً من الحكم بواسطة أجانب يجلبون من الخارج. كان الانكليز كذلك يعتقدون، كالأمريكيين الآن، أن القوات الأهلية المحلية ستحظى بعدم شعبية أقل درجة مما يحظى به الأجانب. إن هذا الافتراض مشكوك فيه بدرجة أكبر، فلئن جرى تصور القوات الأهلية المحلية على أنها من صنائع الأجانب، فإنها ستكون عرضة لمعارضة أشد عنفاً من معارضة الأجانب أنفسهم. إن ما يسمى بـ «العرقنة» على وزن «الفتنمة»، يهدد أساس التمرد الوطني ذاته، لذلك فإن المتمردين يعتبرون المشاركين المحليين من أهل البلاد في نظام حكم يسيطر عليه الأجانب خونة. ولذا لا يكاد يمر يوم واحد في العراق من دون وقوع هجوم من المتمردين على مركز للشرطة أو موقع للجيش. كما إن القوات العراقية، حينما يراد منها دعم السياسة التي تضعها أمريكا، فهي توضع موضع اختبار، غير أننا نجدها في الغالب ترفض القتال أو تنضم إلى المتمردين، ففي المعارك الكبرى التي وقعت في مدن الموصل والفلوجة والنجف والبصرة نجد أن تلك القوات غالباً ما تختفي من الوجود. إن المعلقين الأجانب يضعون اللوم في العادة بشأن عدم فعالية القوات الأهلية المحلية على سوء التدريب أو عدم كفاية المعدات اللازمة. إن هذه العوامل قد تؤدي دوراً، ولكن المؤكد أن لدى تلك القوات مواقف معينة لا يغيرها حصول التدريب المطلوب طالما ظل الأجانب في العراق.

اللعب على ورقة الاثنيات

حين شعر الانكليز بالإحباط عندما لمسوا عدم استعداد العراقي العربي لمقاتلة العراقي العربي الآخر، فإنهم عملوا على تجنيد قوات أخرى من إحدى الإثنيات في العراق، ووقع اختيارهم على الآثوريين. سميت تلك القوات بـ «الليفي» ووضعت على قدم المساواة مع الجيش العراقي الذي شكله الانكليز. وبطبيعة الحال اعتبر العراقيون أولئك الآثوريين من صنائع الإمبرياليين، فما إن حصلوا على شيء من الاستقلال حتى كان من أول أعمالهم الانقضاض على الآثوريين وإبادتهم. أما اليوم، وإذ يجد الأمريكيون أنفسهم في مواجهة المشكلة ذاتها التي واجهها الانكليز، فإنهم لجأوا إلى القوات الكردية شبه العسكرية التي تسمى «البيشمركة» لمساعدتهم على القتال ضد المتمردين العرب. ولا مناص من أن تسهم هذه السياسة في التوترات الإثنية القائمة اليوم وأن تجعل العراق أقل استقراراً.

والأهم بالنسبة إلى عافية المجتمع العراقي هو أن تأسيس قوات الأمن هو أمر سريع وبسيط نسبياً مقارنة بتأسيس مؤسسات مدنية من شأنها أنّ تحدث التوازن. كان الجيش في العراق، في ثلاثينيات القرن الماضي، وكذلك في الخمسينيات والستينيات بعد ذلك هو المنظمة الفاعلة والقوية والمتحركة الوحيدة في البلاد. كان الجيش يعتبر نفسه المؤسسة الوطنية «الصافية» الوحيدة في الوطن والمدافع القدير الوحيد عنه، ولذلك قام هذا الجيش المرة تلو الأخرى بالإطاحة بحكومات مدنية لم يكن راضياً عنها، أو من جراء الطموح المتزايد لدى قادته. والأهم من ذلك أن الجيش حال دون تنامي قضاء مستقل وبرلمان انتخابي تمثيلي وصحافة حرة مهما كان ذلك التنامي ضئيلاً. وبالتالي كان المجتمع العراقي ينتقل، مطوّقاً في ظلمة الأحداث، من دكتاتورية عسكرية إلى أخرى تليها من دون الحصول قط على فرصة لتشكيل مؤسسات متماسكة أو حتى على فرصة لتكوين العادات المألوفة لمجتمع مدني. وهكذا فإن السياسة البريطانية أقامت الأساس ـ من حيث لا تدري بالتأكيد ـ الذي قام عليه استبداد صدام حسين. إن التشديد الأمريكي الحالي على تحقيق «الأمن» بتأسيس جيش عراقي يجعلنا بلا شك نعتقد أن هذا النمط سيعيد نفسه. إن بناء جيش عراقي جرار جديد الآن سيكون مرة أخرى عقبة كأداء أمام استقرار العراق وحريته.

تُرى هل لدى العراق فرصة لتحقيق الاستقرار والحرية؟ ثمة عدد من المراقبين لا يظنون ذلك. إن مجرد كتابة دستور وإجراء انتخابات من غير المحتمل بالتأكيد أن تحققهما، ولكنّ هناك تقليدا عراقيا قديما يَعد خيراً في هذا المجال، فقبل دخول الانكليز إلى بغداد كانت كل حارة وقرية في العراق تتولى بنفسها المسؤولية عن التعليم والصحة العامة وحفظ النظام العام، إضافة إلى إدامة المساجد والكنائس والمعابد اليهودية، لا بل حتى تخمين الضرائب وجبايتها كانت من شؤون الجاليات المحلية. وقد شعر الانكليز بأن كل هذه الأمور تدار بشكل لا يتسم بالكفاءة، فسحبت تلك الفعاليات من أيادي السكان، حتى وإن كان بزعم تحسين الكفاءة فيها، فكبتوا من جراء ذلك ما كان يعد نوعاً من الديمقراطية. ومع أن ذلك التقليد في المشاركة الشعبية في الشؤون العامة كان ضعيفاً إلا أنه لم يمت. إنه قد يقدم إلى العراق أفضل الأمل بالمستقبل لأن المكان الذي يبدأ العمل منه هو الجذور. إن الديمقراطية هي، قبل كل شيء آخر، عملية تعلّم، وما لم يبدأ الشعب العراقي بإدارة شؤونه بنفسه، فلن تمد الديمقراطية جذورها بشكلها المقبول والقابل للحياة.

تجهيل العراقيين

لم يقم الانكليز بمساعدة العراقيين على التعلّم، لا بل إنهم في واقع الحال عارضوا التعليم. كان المندوب السامي البريطاني قد قدم تقريراً عن العراق إلى عصبة الأمم جاء فيه: «في هذه البلاد ليس من المرغوب فيه ولا من الأمور العملية أن يجري تقديم تعليم ثانوي إلا لقلة مختارة». وبعد عشر سنوات من الحكم البريطاني للعراق، أي في عام 1932، كان عدد طلاب المدارس الثانوية في البلاد يبلغ ألفي تلميذ فقط، ولم يكن هناك وجود لأي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي. وفي الفترة اللاحقة من الحكم البريطاني غير المباشر مضى من الزمن خمس وعشرون سنة أخرى قبل أن يبلغ عدد طلاب المدارس الثانوية أربعة عشر ألف تلميذ. وحتى عام 1950 كان عدد العراقيين من ذوي المهارات المتخصصة في الطب أو الهندسة يعد على أصابع اليد الواحدة. كان هناك عدد أكثر من الذين يدرسون فروع الإنسانيات، ولكنهم لم يجدوا مجالاً لممارسة اختصاصاتهم إلا في التدريس.

واليوم نجد حتى أولئك العراقيين الذين يمقتون صدام حسين يسجلون له قيامه بتغيير تلك السياسة التي وضعها الانكليز وتولى صنائعهم العراقيون تنفيذها. إن حكم البعث على فظاعته من عدة وجوه قد ساند التعليم، بحيث كان هناك ملايين العراقيين يتلقون تعليمهم ويجدون مجالاً لممارسة مهاراتهم العصرية في المجتمع الذي ساعد صدام حسين على خلقه. أما في حقل الرعاية الصحية على سبيل المثال، فقد كانت هناك في العراق عشية حرب الخليج عام 1991 شبكة من مراكز الرعاية الصحية يبلغ عددها (1800) مركز صحي تطبق نظاماً يعتبر من أكثر هذه الأنظمة تقدماً في الشرق الأوسط. كان يعمل في هذه المراكز أكثر من عشرة آلاف طبيب، وتقدم فيها الخدمات مجاناً. لعل معظم العراقيين اليوم سيقولون أن بودهم العودة إلى سياسة التحديث التي طبقها صدام في السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، ولكن بالطبع من دون استبداده.

إن العراقيين الذين يتطلعون إلى الأمام يتهيبون من أولئك الذين قد يسيرون على الخطى التي يسير عليها الأنغلو ـ أمريكيون، فالأكراد على وعي تام بالعداوة التي يكنها الأتراك الذين عاملوا «أكرادهم» بوحشية كبيرة، فقتلوا أكثر من ثلاثين ألفاً منهم في ثمانينيات القرن الماضي، ومحوا قرى كاملة من الوجود، ورفضوا السماح للأكراد بحق استعمال لغتهم الخاصة بهم. وقد قام الأتراك بين الفينة والأخرى بغارات في كردستان العراق للتفتيش عن مواقع خصومهم هناك وتدميرها. كما إنهم تحالفوا مع الأقلية التركمانية العراقية التي تؤلف نحو ثلث سكان كركوك لمنع الأكراد من الاستيلاء على تلك المدينة ذات الحقول النفطية الكبرى. يضاف إلى ذلك أن الأتراك قد عقدوا العزم على الحيلولة دون إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق والتي يعتقدون أنها ستشجع على انشقاق الأكراد الذين يعيشون في تركيا.

أما العرب السُنَّة، فعلاقاتهم مع العرب الآخرين متذبذبة بين المحبة والكراهية، ففي عام 1961 ادعى عبد الكريم قاسم أن الكويت جزء من العراق. ولم يكن هذا الادعاء جديداً، فإن الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 1921 كانت تعتقد أن البريطانيين قد «سرقوا» الكويت من العراق. هذا وقد كان من المقلق للعراقيين في زمن قاسم ظهور ائتلاف لدول عربية أخرى برئاسة الزعيم المصري القومي العربي جمال عبد الناصر يرمي إلى منعهم من ضم الكويت. إن بعض العراقيين يتخوفون حتى في الوقت الحاضر من أن كلاً من الأردن وسورية تتوق للسيطرة على العراق.

أما شيعة العراق، فمع أنهم غالباً ما يعتمدون على الإيرانيين ويتحالفون معهم ثقافياً ودينياً، ولكنهم أظهروا مراراً وتكراراً عزمهم على الدفاع عن العراق تجاه إيران. كان هذا موقفهم حتى أيام صدام حسين والذي كان عدد كبير من جيشه ومن ضباطه في الحرب العراقية ـ الإيرانية (1980ـ 1988) من الطائفة الشيعية.

وباختصار فإن الأكراد والسُنَّة العرب والشيعة العرب يشتركون في الخوف من دول الجوار، ويدركون أن اشتراكهم في الانتماء إلى العراق وان لم يكن مريحاً، غير أن أي شيء آخر قد يكون أسوأ مآلاً.

امريكا وصدام وايران

إن ثروات النفط العراقية ستزيد من الضغوط على المجموعات الإثنية والدينية في العراق. كان النفط على مدى قرن من الزمان نعمة ونقمة للعراق. لقد بدأت الصناعة النفطية فيه بنوع من التلاعب العجيب الغريب، الدبلوماسي والتجاري، في ما بين الدول الأوروبية، فقد منح أول امتياز للتنقيب عن النفط في ما أصبح يعرف بالعراق إلى شركة انكليزية ـ ألمانية بتاريخ 28 حزيران (يونيو) 1914، أي بأقل من شهرين على إعلان الدولتين الحرب إحداهما على الأخرى. من ثم، وفي خلال الحرب العالمية الأولى، وكجزء من أشد المفاوضات الدبلوماسية عناءً في العالم اتفق الانكليز والفرنسيون على أن ما سيصبح في ما بعد شمالي العراق سيذهب إلى فرنسا. ولكن ما إن شمّت الشركات البريطانية رائحة النفط قرب كركوك حتى جعلت حكومتها تمارس الضغط على فرنسا لكي تتنازل عما كانت قد حصلت عليه. وما كان لفرنسا أن تتنازل عن شيء لأنها لا هي ولا بريطانيا كانت تمتلك تلك المنطقة في واقع الأمر، إذ كان الجيش العثماني ما زال يحتل المناطق التي فيها حقول النفط المحتملة. ولهذا فإن الانكليز لم يعيروا اهتماماً للهدنة التي كانوا قد عقدوها للتو مع تركيا وقاموا بطرد الأتراك منها. ولغرض إلقاء تركيا خارج العملية وافق الانكليز على أن تتسلم تركيا عشرة في المئة من أي نفط يكتشف هناك، ولمدة خمس وعشرين سنة، كما وافقوا تلطيفاً للأمر الواقع بالنسبة إلى فرنسا على أن تتلقى هذه الأخيرة ما يقارب الربع من أي نفط قد يعثر عليه. وبالطبع لم يجرِ التشاور مع أي أحد من العراقيين خلال تلك المفاوضات، لا بل ولا حتى مع أي أحد آخر، لمدة أربعين سنة قادمة.

إن أمريكا، بعد أن ضمنت حصتها من نفط العراق، حصلت كذلك على مشاركة في مسألة الحفاظ على الهيمنة البريطانية في العراق، ففي عهد الرئيس آيزنهاور عقدت الولايات المتحدة الأمريكية حلفاً عسكرياً وسياسياً يعرف باسم «حلف بغداد» مع الحكومة العراقية التي كان يترأسها رجل بريطانيا الموثوق نوري السعيد والمكروه من عموم العراقيين. كان السعيد وملك العراق [فيصل الثاني] قد أطيح بهما في عام 1958 من قبل الجيش العراقي بزعامة الجنرال عبد الكريم قاسم.

إن ذلك الانقلاب فتح على ما بدا في ذلك الحين عصراً جديداً من الحرية للعراقيين، ولكن ذلك الأمل قد تلاشى قبل أن يتحقق. لم يكن الجيش مهتماً بالحرية بل بالسلطة فقط. لم تعثر الحكومة الجديدة على أساس تبني عليه إجماعاً وانزلقت إلى نظام استبدادي بغيض. وقد أطيح بتلك الحكومة بدورها، فباتت السياسة العراقية مرةً أخرى، كما كانت عليه في ثلاثينيات القرن الماضي، مباراة في لعبة الكراسي الموسيقية. وبعد سلسلة من الانقلابات الدامية كان الفائز هو مجموعة من المتآمرين الذين كانوا يؤلفون حزب البعث الذي سرعان ما سيطر عليه صدام حسين.

ثمة أمر لا يجري البحث فيه كثيراً الآن، ففي خلال رئاسة ريغان وفي بدايات حكومة جورج بوش الأب كان لدى الحكومة الأمريكية علاقات وثيقة وداعمة لصدام. أما السبب فهو أنه في 22 أيلول (سبتمبر) 1980 شن العراق حرباً على عدو أمريكا، الإسلامي الأصولي الثوري آية الله الخميني، وكان أنصاره قد أطاحوا بحليف أمريكا، حكومة الشاه في إيران. إن وجود عدو مشترك جعل العراق والولايات المتحدة يدخلان في سلسلة من العلاقات تبدو عند النظر إلى الماضي مذهلة جداً. كانت أمريكا مصممة على ألا يخسر صدام الحرب. وقد بدا خلال عام 1983 أنه قد يخسرها، إذ بلغ عدد الجنود العراقيين الذين قتلوا في الحرب أكثر من مئة ألف وبلغ عدد الجرحى ضعف ذلك، وكانت القوات المسلحة الإيرانية على وشك أن تحقق اختراقاً. لهذا قامت الحكومة الأمريكية بتزويد صدام بأحدث الصور التي تلتقطها الأقمار الصناعية والتي تبين مواقع القوات الإيرانية وتحركاتها، الأمر الذي قلب الوضع رأساً على عقب لصالح العراق. إضافة إلى ذلك، قدمت الحكومة الأمريكية أو أقرضت نظام صدام حسين أموالاً وغذاءً كان من المحتمل من دونها أن ينهار الاقتصاد العراقي. كما انها زوّدت أو رتبت مع آخرين تزويد قوات صدام المسلحة بالقنابل العنقودية وكذلك بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية بمعداتها وذخائرها، لا بل إنها قدمت بعض المساعدة نحو حصول العراق على سلاح نووي. وأخيراً أرسل الرئيس رونالد ريغان مبعوثه الخاص إلى الشرق الأوسط، دونالد رامسفيلد، إلى بغداد في إظهار علني لتأييد صدام.

صحيح، كانت هناك خلافات في تلك الفترة، ولا سيما بشأن استخدام الغازات السامة ضد القوى الكردية (التي جعلت صدام غير شعبي في أمريكا) وبشأن دعمه للكفاح الفلسطيني من أجل الاستقلال (الذي جعله غير شعبي في أوساط المحافظين الجدد). ولكن العلاقات بين الحكومتين ظلت ودية إلى مدة سنتين بعد انتهاء الحرب مع إيران حينما انتهك صدام التحريم المطلق في شؤون الشرق الأوسط، وذلك بتهديده استمرار إمدادات النفط.

باختصار فالأكراد والسُنَّة العرب والشيعة العرب يشتركون في الخوف من دول الجوار، ويدركون أن اشتراكهم في الانتماء إلى العراق وان لم يكن مريحاً، غير أن أي شيء آخر قد يكون أسوأ مآلاً